

ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ الموافق فبراير ١٩٨٢م «مجلة الاقتصاد» العدد ١
موضوع الغلاف:

محمد أبا الخيل لـ«الاقتصاد»: السعودية تدخل مرحلة التصنيع...
الإكتفاء الذاتي هو مجرد «كلمة تقال»...

ليس بيننا وبين الولايات المتحدة أي اتفاقيات اقتصادية..
التسلح لمواجهة الوضع العدواني وللمحافظة على التنمية..
فتح باب الاستيراد حال دون ارتفاع تكاليف المعيشة...
معدل دخل الفرد السعودي ١٨ ألف دولار سنوياً...

الرياض - خاص بـ«الاقتصاد»

عندما يتحدث عن الأوضاع المالية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، تبدو متيقناً من أن هذا الرجل مالك لك أبعاد المشكلات الاقتصادية في العالم..
إنه واحد من القادرين على إنجاز المعجزات، ومواكبة تطور السياسة الاقتصادية في العالم من خلال إطلاعه عن كتب على الأنظمة الاقتصادية المختلفة وإيجابياتها ونقاط ضعفها.
الشيخ محمد أبا الخيل، وزير المالية والاقتصاد السعودي، واحد من الرجال السبعة الأوائل في العالم الذين يعرفون كيف يعالجون قضايا المال ومشكلات الاقتصاد بعمق وبعد نظر فائقين.

إنه واحد ممن يخططون للمستقبل السعودي الداخل مرحلة التصنيع، ومرحلة عملاقة المملكة العربية السعودية مالياً واقتصادياً ومعيشياً. عمل بنشاط وهدوء سعياً لتحقيق السوق الخليجي الموحد الهادف إلى تركزي الاقتصاد في الدول الخليجية العربية وهو يتحلى بمزايا تجعله الرجل المناسب للمنصب الذي يتولاه عن جداره. يخطط ويسعى إلى التنفيذ السريع. ويفضل جهوده وجهود أركان الحكم، يبدو مستقبل المملكة زاهراً ويبشر بالتقدم نحو الأفضل.

واثق من نفسه، يعطي بإخلاص وليس في قاموسه كلمة «مستحيل»، وفي مؤتمر وزراء مالية مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الرياض مؤخراً، كان للشيخ أبا الخيل دور فعال في إنجاح المؤتمر وخصوصاً في إقرار لجنة استثمارية بموازنة تبلغ ٣ مليارات دولار.
وزير المال والاقتصاد السعودي الشيخ محمد أبا الخيل، تحدث إلى مجلة «الاقتصاد» وفي

حديثه بدا واثقاً من مستقبل متعصرن للمملكة، مستقبل قوي يبدو سنداُ للدول العربية الشقيقة عملاقاً في خضم الظروف التي تواجه البلاد العربية.

❖ السؤال الاول كان: المعروف أن الاقتصاد السعود هو في تطور مستمر فما هو مدى هذا

التطور مع الخطة الخمسية الثانية؟

- أبا الخيل: لا يزال الاقتصاد السعودي في مراحل تكوين هذا التطور، وأهداف المملكة الرئيسية، لا بل الهدف الرئيسي الحقيقي هو التنمية. وسيتم عبر هذه التنمية تحويل المملكة من بلد يعتمد على مصدر واحد للدخل -مصدر قابل للنضوب، الا وهو المادة الخام التي لا تجري عليها بعد استخراجها من بطن الأرض سوى عمليات بسيطة جداً قبل تصديرها- والوصول إلى اقتصاد يعتمد على مصادر مختلفة للإنتاج، وبالطبع فإن هذا التعدد يجعل النمو أعمق وأكثر ديمومة، كما يوسع دائرة النمو ليشمل قطاعات كبيرة في مختلف المناطق وهذا هو الهدف الرئيسي الذي اعنيه.

ثم أن الصناعات البتروكيماوية التي تقوم في الوقت الحاضر، وأغلبها او كلها قيد الإنشاء، تشكل مرحلة رئيسية من مراحل تطبيق هذا الهدف، فبدلاً من أن نصدر الزيت او الغاز كمادة خام، سنجري عليها عمليات تصنيع، كما أن المصانع التي تقوم حالياً هي لهذه الصناعات الرئيسية أيضاً، أي صناعة المواد الكيماوية كالإميسيلين مثلاً، ومختلف المواد التي تدخل في الصناعات البلاستيكية وما يتفرع عنها. وضمن هذه الصناعات التي ذكرناها، وعلى أثرها ستقوم بالطبع صناعات ثانوية تنتشر في جميع أنحاء المملكة.

هذه هي مرحلة التصنيع الرئيسية، أي بدلاً من أن نصدر الغاز او البترول خاماً، سنحول جزءاً منه إلى صناعات أخرى وبعدها يتم تصديره.

بالإضافة إلى ذلك هناك برامج الضخمة لدعم الإنتاج الزراعي، حيث أن هناك مناطق رئيسية في المنطقة زاد إنتاجها الزراعي، والبرامج الحكومية لدعم الزراعة والإعانات التي تعطى للإنتاج الزراعي هي كما ذكرت برامج ضخمة. وأعطي مثلاً على ذلك إنتاج القمح هذه السنة، حيث بلغ إنتاج المملكة ١٣٠ ألف طن وتصدر المملكة أحياناً بعض إنتاجها الزراعي إلى دول الخليج، كما أنها في أحيان أخرى لا تحتاج إلى استيراد بعض المنتجات الزراعية التي كانت تستوردها في السابق، هذا مع العلم أننا لا زلنا في بداية الطريق، إنما التطور الاقتصادي هذا أمر ملموس.

على كل، وعلى مختلف الأصعدة فإن خطط التنمية في المملكة تصب كلها في هدف واحد هو تنويع مصادر الإنتاج كبدل عن الاعتماد على البترول، أما كيف يكون التنويع؟ يكون بتحويل صناعات البترول إلى صناعات متطورة أخرى كالبتروكيماوية. تطوير الإنتاج الزراعي وتطوير الصناعات الخفيفة. وفي الوقت الحاضر تطورت هذه الصناعات في المملكة بشكل جيد وتساهم البرامج الحكومية في مرحلة التطوير هذه، ومنها مثلاً برامج القروض. وقد اقرضنا حتى الآن، هنا في وزارة المالية والاقتصاد، أكثر من ٩ الاف مليون ريال للصناعات الخفيفة.

❖ سؤال : ما هي أبرز أنواع الصناعات الخفيفة التي تركزون عليها؟

- أبا الخيل: مواد البناء كلها، صناعة المواد الغذائية (التعليب وصناعة الألبان، والأغذية المجففة)، وهناك أيضاً الصناعة البلاستيكية التي تعتمد على مواد خام مستوردة في الوقت الحاضر من الخارج، بالإضافة إلى أمور كثيرة.

وعلى كل، نحن في المملكة نراقب تطور القطاع غير البترولي، لأن القطاع البترولي يعتمد على الطلب الخارجي وهو مرتبط على تطورات الخارج. وحتى عندما نتكلم عن الدخل القومي وزيادة هذا الدخل، لا نحسب من ضمن النمو دخل القطاع البترولي.

❖ سؤال : وهل هناك دخل للمملكة من أي قطاع اقتصادي غير البترول؟

- أبا الخيل: كلا، خصوصاً في الوقت الحاضر، حيث أن الحكومة هي في طور الإنفاق على تطوير هذه المصادر وليست في طور الكسب.

❖ سؤال : على المدى البعيد، هل هناك خطة لكسب دخل إضافي او نوع من الاكتفاء

الذاتي؟

- أبا الخيل: في جميع بلدان العالم، وليس في المملكة فقط، الاكتفاء الذاتي هو مجرد كلمة تقال، ولكنها لا تعني شيئاً ولا يوجد بلد في العالم يستطيع القول أنه مكتف ذاتياً من أي شيء، عدا البترول بالطبع.

نعود إلى تنويع الاقتصاد السعودي، الذي يتطور بسرعة للخروج من دائرة البترول الخام إلى قطاعات أخرى منها التصنيع الذي يعتمد على البترول والغاز، منها التصنيع الزراعي الذي يعتمد على الأساليب الحديثة في الري، وكذلك في الصناعة بما فيها الصناعات الخفيفة، وهذا بالطبع سيستمر لسنوات قليلة. فالمملكة بلد شاسع وذات طبيعة صحراوية، ولا يوجد

بلد بمثل وضع المملكة وحجمها يمكن أن يقوم به اقتصاد ميسور ومتحرك بدون تجهيزات أساسية ومتطورة. وهذا هو بالطبع الشغل الشاغل للمنطقة، وقد استغرق ذلك سنوات طويلة خصوصاً إذا علمنا أن الطرق التي تنشق في المملكة هي أطول من أية طرق أخرى، بالإضافة إلى المطارات، الموانئ والنهضة العمرانية. لذلك فإن التنمية الشاملة في بلد متسع الأطراف مثل المملكة يحاول أن يستغل مورد واحد فقط (البتروول) لتطوير كل الموارد الأخرى، هذه للتنمية هي عملية شاقة وتستغرق وقتاً، لكن، وتواضع أستطيع القول أن الذي لم يحصل في أية دولة أخرى ولا حتى في بعض دول أمريكا اللاتينية التي حصلت فيها تنمية سريعة، وما حصل هنا سواء، من حيث الحجم أو الإتساع أو التأثير، لم يحصل في بلد آخر، لا في الحاضر ولا في الماضي.

❖ سؤال : ماهو الدافع الحقيقي الذي يقف وراء هذا التطور السريع، هل هو الطموح السعودي، هل هو الخوف من أن ينضب البتروول قبل إستغلاله؟

- أبا الخيل: بالتأكيد، ان السبب الرئيسي هو توفير الموارد المالية من البتروول، لكن هذا السبب لم يكن لينتج عنه شئ لولا التصميم ولعلك لاحظت أن الشعب في المملكة ورجال الحكومة كلهم منشغلون في التنمية ومنصرفون لها، ولا يتحدثون إلا عنها، وحتى في المجالس الخاصة يتحدثون حيناً من باب الفخر وأحياناً من باب التنافس وأخرى من باب الملاحظات الاقتصادية، ولكن هذه الأحاديث كلها تدور حول ما تحقق ويتحقق.

❖ سؤال : هل يحصل تنافس بين المدن في المملكة أم تعطى نسبة الاهتمام نفسها لكل مدينة؟

- أبا الخيل: لا شك أن التنافس جيد، ونحن هنا في المملكة نؤمن بنظام الاقتصاد الحر ونبني التنمية على هذا الأساس، والنظام الاقتصادي الحر مبني على المنافسة التي تبقى الحافز الرئيسي.

لكن اود أن أقول أن جميع المدن والمناطق تأخذ دورها وحقها، لأن كل المشاريع تتم من قبل الحكومة التي تراعي هذه الأمور. إنما من الطبيعي أن المدن الكبيرة التي فيها عدد سكاني أكثر من غيرها، تحتاج إلى مشاريع أكثر، وعلى كل، هذا أمر لا يستحق البحث لأن جميع الأمور تسير بشكل طبيعي.

❖ سؤال : على المدى البعيد، هل سيبقى للشركات الخاصة دور ؟

- أبا الخيل: بالتأكيد، فمن ضمن أهداف التنمية في المملكة دعم القطاع الخاص، وهذا مكمل للجواب عن السؤال السابق. إننا نعتمد على الاقتصاد الحر. لذلك وحيث أن القطاع الخاص في المملكة، كأى قطاع آخر، لا يزال في مراحل النمو، وجدت الحكومة أن عليه بذل جهد خاص لدعم القطاع الخاص، وذلك يتم على شكل قروض. وقد قدمنا هنا، في وزارة المالية والاقتصاد الوطني، خلال الست سنوات الماضية، أكثر من مئة ألف مليون ريال على شكل قروض بدون فوائد لمختلف القطاعات، وأكبرها القطاع العقاري، أي القروض التي تعطى للمواطنين لبناء بيوت، والذي بلغت قروضه حتى الآن ٥٠ ألف مليون ريال. وتأتي بعدها القروض التي تعطى لشركات الكهرباء بغية توسيع شبكاتهم، وقد وصلت إلى حوالي ٠٢ ألف مليون ريال، والقروض المخصصة لإنشاء صناعات جديدة التي بلغت حوالي ٨ آلاف مليون ريال، بالإضافة إلى قروض للإنتاج الزراعي عن طريق البنك الزراعي، قروض لإنشاء الفنادق والمستشفيات والمخابز الحديثة، قروض للمقاولين لتطوير معداتهم فقط، قروض للمتخرجين من مدارس التدريب المهني للذي يرغب منهم بفتح ورشة خاصة يعمل فيها بنفسه، وقروض شخصية لذوي الدخل المحدود.

هدف جميع هذه القروض هو دعم القطاع الأهلي، لذلك فإن هذا القطاع يعمل برأسماله وبالقروض الحكومية وبما يحصل عليه من البنوك، لذلك فإن إمكانيات التوسع قائمة بالنسبة إليه، ونحن نعتقد هنا في المملكة أن يوماً سيأتي سيكون فيه للقطاع الأهلي دور رئيسي كما يجري في الدول الصناعية.

وأحب أن أضيف أن هناك بعض الأعمال التي تلزم للحكومة، ولا تقوم بها الحكومة بواسطة عمال او موظفين كما يجري في دول أخرى، إنما نقوم بها عن طريق المقاولين، أي تعطى عمليات الصيانة -صيانة محطة كهربائية مثلاً- تعطى لمقاول، بحيث تهتم الحكومة بالصيانة او التنظيف او تشغيل مستشفى خاص، كل هذا يعطى للمقاولين، لأنه من الأفضل إدارياً أن لا تهتم الحكومة بالأشياء الصغيرة، ولأن في ذلك أيضاً دعماً للقطاع الأهلي. ونحن نعتقد تماماً بأن الحكومة توفر الظروف للتنمية أما التنمية نفسها فالناس أنفسهم يقومون بها.

❖ سؤال : من أجل المحافظة على هذه المشاريع التي تقومون بها، هل يتم تدريب الشباب

السعودي؟ هل هناك خبراء وفنيون سعوديون ؟

- أبا الخيل: هذا تيار يسير بقوة فعدد الذين يدرسون في الداخل والخارج كبير جداً.. لا يوجد مشكلة في هذا الموضوع طالما يوجد إقتصاد حي متحرك.

❖ سؤال : على ماذا تعتمد مدينة الرياض إقتصادياً ؟

- أبا الخيل: إنها العاصمة الإدارية للمملكة، وهي أكبر المدن من حيث السكان، ولأنها تقع في وسط المملكة فهي تتمتع بمكانة جغرافية جيدة، والكثير من الصناعات تقوم في الرياض لأنها تستهلك أكثر. وحسب الإحصاءات التي أعدت مؤخراً عن المؤسسات الخاصة، وجدنا أن الرياض تضم العدد الكبير منها (شركات، محلات بيع، مكاتب استشارية إلخ..). وعددها أكثر من ثلاثين ألفاً. وتبقى الرياض القلب النابض للمملكة حيث تتخذ القرارات وتتحرك الأمور منها بسرعة هائلة.

❖ سؤال : عندما يتم نقل السفارات إلى الرياض، هل سيؤثر هذا على الإقتصاد، مثلاً هل يزداد الاستهلاك او الطلبات ؟

- أبا الخيل: كلا، هذه مسألة صغيرة جداً أمام الأساس الذي نعمل من ضمنه.. يجوز أن مواعيد المسؤولين في الحكومة تزداد بعض الشيء...

❖ سؤال : بالطبع هناك تعاون إقتصادي بين المملكة ودول أخرى، فمع أية دولة بلغت أعلى نسبة للتعاون الإقتصادي؟

- أبا الخيل: إذا كنت تسأل عن الواردات والصادرات وإقامة المنشآت الإقتصادية، فإن الولايات المتحدة تأتي في المقدمة، تليها اليابان بالنسبة للواردات، وبالنسبة للفعاليات المختلفة تليها الدول الأوروبية مجتمعة، بعد ذلك، من دول آسيا ، تأتي كوريا الجنوبية في المقدمة، حيث يعمل في المملكة الكثير من المقاولين الكوريين، وبالنسبة للعمال الذين يعملون في المملكة بمختلف القطاعات، تأتي الدول العربية في المقدمة ثم تليها باكستان، وبعدها كوريا وتايلاند.

من ضمن الأسباب التي جعلت المملكة قادرة على تنفيذ هذه البرامج الضخمة هي فتح الباب للواردات من جميع أنحاء العالم، لا توجد في المملكة قيود على الواردات بل يستطيع أي انسان أن يستورد أي شئ طالما أنه غير ممنوع لأسباب دينية او إجتماعية، وإن أكثر من ٤٠% من البضائع معفى من التعرف الجمركية. وبما أنه لا توجد قيود على التجارة، حتى في بلدان الكتلة الاشتراكية، لذلك تدفقت خلال السنوات الماضية ولا تزال، بضائع من جميع أنحاء العالم، والمملكة سوق مرغوب فيه من المصدرين، وحكومات الدول المصدرة تحرص على حث

المصدرين عندها على التعامل مع المملكة لأن مدى استيعابها كبير ولا توجد قيود، ولأنها تستطيع أن تحصل على المقابل للصادرات هذه بعملات حرة فورية آنية بدون قيود. وعدم وجود القيود ينطبق أيضاً على المال، فلا توجد قيود على التحويل من وإلى المملكة، هذا أيضاً أمر مشجع لاولئك العمال والفتيين الذين يرغبون بالعمل في المملكة حيث يحصلون على أجور جيدة وتحويلها إلى ذويهم بدون قيود وهذا الموضوع نحرص عليه.

❖ سؤال : هناك ارتفاع أسعار في المملكة ؟

- أبا الخيل: إن البيانات الإحصائية الموجودة والتي تمت منذ ثلاثة أشهر فقط، تقول أن تكاليف المعيشة هنا، لم ترتفع أكثر من ٢٪ في حين أنها ترتفع بنسب غير معقولة في أوروبا.. وهذا من أسباب فتح باب الاستيراد لأن المنافسة بين مصادر المستوردات تؤدي إلى تقليل الربح إلى أقل حد ممكن. طبعاً الإحصاءات توضح بالنسبة لتكاليف المعيشة على أساس الأسر ذات الدخل المتوسط واحتياجاتها من طعام وشراب وملبس.

❖ سؤال : ماهو معدل دخل الفرد السعودي؟

- أبا الخيل: بحدود ١٨ ألف دولار في السنة.

❖ سؤال : وهل هو الأعلى في العالم نسبياً؟

- أبا الخيل: كلا هنالك دول الخليج لأن عدد سكانها أقل، ومع عملية توزيع الدخل العام على الأفراد يبرز ارتفاع الدخل الفردي في الخليج العربي.

❖ سؤال : إذا نظرت نظرة للبعيد فما هي حاجات المملكة إلى مشاريع اقتصادية إضافية؟

- أبا الخيل: إذا نظرت إلى البعيد، فأرغب أن أرى شبكة مياه البحر المحلاة تنتشر في جميع أنحاء المملكة، لا سيما وأننا في الوقت الحاضر من أكبر دول العالم في تحلية المياه، وهناك خط الآن يضاف من الخليج إلى الوسط بطول ١٢٠٠ كيلو متر، والمياه الجوفية تؤمن ري مساحات زراعية واسعة وحديثة وسأرى إن شاء الله المملكة ودول الخليج في المركز العالمي الرئيسي للصناعات البتروكيماوية، حيث يكون الإنتاج فيها اقتصادياً أكثر من أي جهة في العالم، وبالتالي نتخصص نحن في هذا النوع من الصناعات.

❖ سؤال : لهذا رفضتم مبدأ تصنيع الصناعات الثقيلة؟

- أبا الخيل: الصناعات الثقيلة بالمعنى التقليدي تحتاج إلى أيدي عاملة ضخمة وإلى مواد خام قد لا تكون متوفرة في المملكة، إنما يمكن اعتبار الصناعات البتروكيماوية الرئيسية

صناعات ثقيلة بالنسبة إلى الصناعات الكيماوية المنتشرة.

❖ سؤال : تم توقيع اتفاق بروتوكولي بينكم وبين الولايات المتحدة حول الاستثمارات

العالمية؟

- أبا الخيل: نحن لم ولن نوقع أي اتفاقية تتعلق باستثمارات المملكة في الخارج هذا الموضوع لا يتعلق بحكومات في الخارج إنما يتم عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، وفي دول ذات إقتصاد حر، ليس للحكومة سيطرة عليها..

ليس بيننا وبين الولايات المتحدة أية إتفاقيات من هذا النوع، هناك تعاون اقتصادي وفني وهناك لجنة مشتركة يرأسها وزير الخزانة من جهتهم ووزير المالية في المملكة حيث نجتمع كل سنة مرة في الرياض ومرة في واشنطن. هناك برامج خبراء وبرامج تعاون فني ومجالات اقتصادية.

❖ سؤال : كم هي ميزانية وزارة الاقتصاد لهذا العام؟

- أبا الخيل: وزارة الاقتصاد لا تعمل لنفسها، فعدد جهازها محدود.

❖ سؤال : وزارة المالية، هي التي توافق على صرف المبالغ للمشاريع، على أي أساس يتم

صرف المال وحجبه مثلاً؟

- أبا الخيل: وزارة المالية والاقتصاد في المملكة دورها مثل وزارة المالية في كل دول العالم.. المناقشات تدور حول الاولويات، ونحن في وزارة المالية نحاول أن نقيس الإنفاق بطريقة لا تؤدي إلى التضخم، هذا هو الأمر الرئيسي، كما أننا نتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى في اختيار الاولويات ، الأهم أولاً ثم المهم وعلى أساس هذين الإعتبارين نتفادى الاوضاع التضخمية ومن منطلق التقيد بالاولويات وأهداف التنمية توضع مخصصات الصرف.

❖ سؤال: هل التسلح يأخذ المرتبة الاولى في الاولويات؟

- أبا الخيل: الدول العربية كلها، سواء دول المواجهة او الدول الأخرى، لا بد أن تعطي اولوية كبرى للتسلح لأنها تواجه اوضاعاً غير عادية، ووضع عدواني سئ ولا بد لها من أن تعد نفسها، وليست القضية فقط من أجل المصالح القومية إنما أيضاً للمحافظة على التنمية.

❖ سؤال : بالنسبة إلى التعاون الاقتصادي بينكم وبين الخليج، هل تتحمل السعودية العبء

الأكبر؟

- أبا الخيل: لا، ليس هناك عبء أكبر أو أصغر، هناك اتفاقية اقتصادية أعدت منذ شهور

وصدق عليها مجلس الرؤساء، وسيجتمع وزراء المالية في الرياض لوضع ترتيبات تمهيدية، وهي تهدف إلى إيجاد سوق مشتركة بين دول الخليج تبدأ تدريجياً والهدف هو إيجاد سوق خليجي موحد، نتمنى أن يكون مرحلة لسوق موسع، إذ توجد عقبات، وهناك تشابه في النظم الاقتصادية وتشابه بالظروف العامة وتقارب جغرافي وتداخل وتلاحم بين الضعاليات الاقتصادية منذ القدم، كل هذا يجعل قيام سوق مشتركة أمر طبيعي.

في الواقع حتى قبل أن تعقد هذه الإتفاقية، كان رعايا دول الخليج ينتقدون بدن قيود وبدون تسهيلات مسبقة وكانت الشركة قائمة وكانت حربة العمل للأفراد من أي بلد خليجي في بلد آخر متاحة بالإضافة إلى أن كل البلدان الخليجية ليس لديها عوائق على المستوردات ولا قيود على انتقال الأموال، وبالتالي هناك مؤهلات قائمة في الوقت الحاضر.

❖ سؤال: هل تأثرت أي ناحية اقتصادية في السعودية بعد الثورة الإيرانية؟

- أبا الخيل: كلا.. لا يوجد لدينا إيرانيون يعملون في المملكة، وليس بيننا تجارة، ولم يكن هناك من علاقات اقتصادية.

❖ سؤال: كوزير الاقتصاد، لو كان الاقتصاد الإيراني قائماً على أسس قوية هل كان أيضاً سينهار بسرعة؟

- أبا الخيل: لو كان أقوى ومنتشراً في قطاعات مختلفة لما حصل ما نراه، ولكن أيضاً يجب أن لا نغفل أن تصرفات الإدارة في إيران لم تكن تصرفات ثابتة ومستقرة، ولا بد لأي بلد يجري فيه ما يجري في إيران حالياً، أن يتأثر بشكل كبير.

❖ سؤال: في المرحلة التي نعيشها حالياً، هل يفرض الاقتصاد مواقف معينة السياسة، أم أن السياسة هي التي تؤثر على الاقتصاد؟

- أبا الخيل: في البداية العلاقة السياسية تشكل نتيجة تقابل او عدم تقابل المصالح الاقتصادية وهي الأساس، لكن هذا لا يعني، أنه في بعض الأحيان عندما تقوم إشكالات سياسية نتيجة اوضاع أخرى، او نتيجة تأثر دولتين او أكثر باوضاع عالمية مفروضة عليها او نتيجة إصطدام قوميات، عندما تحدث مثل هذه الأمور تؤثر على الاوضاع الاقتصادية وإن كانت بدايتها غير قائمة على مصالح متبادلة او قائمة على أسس متعادلة، تختفي أكثر الأسباب التي تؤدي إلى إثارة المشاكل السياسية.

❖ سؤال: عندما تقدمون المساعدات للدول، فهل تقوم هذه المساعدات على حاجة الدول أم

أنكم تختارون المجال الذي يجب صرف الأموال السعودية فيه؟

- أبا الخيل : عندنا الصندوق السعودي للتنمية، رأسماله ٢٠ ألف مليون ريال، يتلقى طلبات مختلفة من الدول النامية فيدرسها ويتشاور مع الصناديق الوطنية الأخرى في الخليج، ومع مؤسسات إنمائية دولية أخرى ويقرر عندها أن يخصص ويقرض هذه الدولة على حسب جدوى تأثير المشروع على التنمية في ذلك البلد، والصندوق لم يوجد إلا لهذا الغرض بمعنى أن المعيار هو مستوى التنمية في البلد، كلما كان أقل استحققت مساعدة أكثر، ويتخذ القرار على أسس تعاون اقتصادي دولي وليس على أسس اقتصادية. أحياناً نقدم قروضاً لدول ليس بيننا وبينها علاقات مباشرة. وهناك أيضاً قرارات مساعدة تتخذ بناء على إتصالات وبناء على تقييم الحكومة للحاجة وتقييمها لإمكانية إعطاء المساعدة من جانب المملكة، على كل حال، القرارات كلها تتخذ بناء على درس ومناقشات تتم في هذه الوزارة وترفع، وتصدر القرارات النهائية على أساس الدراسة التي نقدمها.

❖ وفي النهاية يقول الوزير أبا لخير:

- «نحن مستمرين في التطور الاقتصادي ومن المؤكد أن جميع المقيمين في المملكة من إخواننا العرب نقدر لهم مساهمتهم في التنمية ونقدر لهم شعورهم الوطني وبالتأكيد أكثر ما نرغبه المملكة العربية السعودية أن يتذكر هؤلاء إقامتهم في المملكة بعد عودتهم إلى بلدانهم ذكرى طيبة إن شاء الله .. وهذا ينطبق أيضاً على غير العرب